النخبة السياسية الإسلامية في تركيا و دورها في عملية التحول الديمقراطي

الدكتورة: إيمان دني، جامعة تبسة، الجزائر

الملخص:

يمكن اعتبار تجربة الإسلاميين في تركيا فريدة ونوعية من عدة نواحي أهمها إيمانها منذ وقت مبكر بأهمية المدخل السياسي في عملية التغيير والإصلاح، فهي قد مارست السياسة في البرلمان والحكومة وفق نظام ديمقراطي، وآمنت بشروطه كلها، وعملت في الهامش الضيق المسموح لها به ، وبالرغم من ذلك فانتظام هذا التيار ضمن شروط اللعبة الديمقراطية، أتاح له التعبير عن طروحاته علنا وبطريقة سلمية، وهكذا تكون الديمقراطية التي كانت وسيلة لاستيعاب التيار الإسلامي والتقليل من" أخطاره" و"أصوليته" هي نفسها تحمل هذا التيار ممثلا بحزب "الرفاه " في التجربة السابقة وحزب "العدالة والتنمية" في التجربة السياسية الحالية إلى السلطة في تركيا الجمهورية العلمانية.

Abstract:

The experience of the Turkish Islamists is unique in its kind, in its strategy and its merits, including the early conviction displayed for full adherence to the political process to lead to rupture, change and reforms.

This movement with an Islamic tendency has exercised politics in parliament and in government as stipulated by the conditions imposed by democracy, exploiting with all its forces, the margin of maneuver allowed, despite the constraints, the adhesion of this movement to democracy. is established without transgressions to the rules governing the democratic game, which allowed him to express the designs of his ideology openly and peacefully.

Thus the same democracy which wanted to contain this movement and reduce its danger, which hoisted it to the doors of power, in a secular republic.

مقدّمة:

تعتبر الظاهرة النخبوية من الظواهر الجديرة بالدراسة، كمجال للبحث في العلوم السياسية، و ذلك لما لها من أثر بالغ على الحياة السياسية، وعلى سلوك الدولة الداخلي والخارجي على حد سواء، ولعل أهم ما يثير دارسي ومتتبعي حركة المجتمع والحياة السياسية في تركيا، كثرة تردد مصطلح النخبة على المستويين المدني والعسكري، إذ مرت تركيبة النخبة التركية بمراحل تاريخية تباينت فيها الحدود الاجتماعية والسياسية في رسم مفهوما تبعا لمراحلها التاريخية، فضلا عن ذلك فقد ارتبط هذا المفهوم اجتماعيا وسياسيا بالثقافة العامة للمجتمع، وعقيدة النظام السياسي وأهمية المقال تتمحور حول أهمية الأدوار السياسية والاجتماعية لهذه النخب، ومحددات الصراع الاجتماعي والسياسي حول مفهوم النخبة والتيار الإسلامي.

ولقد لعب تعاقب النخبة على تركيا دورا بارزا في بلورة سياساتها وتوجهاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك بداية من النخبة العلمانية والعسكرية اللتين سيرتا البلاد منذ تأسيسها من طرف **كمال أتاتورك**، حيث اتسمت هذه المرحلة بتوجهها الغربي الأوروبي، أين اتسمت السياسة الخارجية التركية بطابعها الوحدوي، وعلى المستوى الداخلي عرفت هذه الفترة محاربة علمانية للدين الإسلامي وكل مظاهر التدين في تركيا، بما في ذلك من منع للحجاب، إغلاق للزوايا والكتاتيب، منع رفع الآذان باللغة العربية.... إلخ.

ومع انفتاح النظام السياسي على التعديدية الحزبية، خاضت الأحزاب ذات التوجه الإسلامي معترك السياسة ولكنها في كل مرة كانت تمنع من الوصول إلى السلطة بتدخل من المؤسسة العسكرية عن طريق انقلابات عسكرية باعتبارها حامية العلمانية والديمقراطية في تركيا والدستور التركي يخولها ذلك، فكان الانقلاب على **نجم الدين اربكان** و على **عدنان مندريس**، **وسليمان ديمريل**، إلى غاية **2002** أين وصل **حزب العدالة و التنمية** إلى السلطة وهو سليل الأحزاب الإسلامية التي سبقته، أين بدأ يظهر صراع النخب في تركيا ويطفوا إلى السطح، إلى

أن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يتوصل إلى تصالح وتعايش مع النخب العلمانية وتحييد النخبة العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا.

وعليه نطرح التساؤل التالي :

- **كيف استطاع حزب العدالة والتنمية والنخبة الإسلامية ، أن يقودوا تجربة التحول الديمقراطي السلمي في تركيا؟؟**

وكأسئلة تكميلية بغرض تفكيك الموضوع نقول :

- كيف استطاع حزب العدالة والتنمية كسب التأييد الشعبي والجماهيري؟
- ما هي الأساليب التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لكسب ثقة النخب العلمانية في تركيا؟
- ما هي الإستراتيجية التي انتهجتها النخبة الإسلامية لتحييد المؤسسة العسكرية عن الحكم في تركيا؟؟ والذي جعلها تنجح في إحباط محاولتين للانقلاب عن الحكم في تركيا ستة 2009، و 2016؟

وكأجوبة مؤقتة ننطلق منها في دراستنا هذه، نستخدم مجموعة من الفروض العلمية التي تقودنا إلى الجزم والمعرفة اليقين من وجهة نظرنا.

- قد يكون المدخل الاقتصادي الذي وظفه حزب العدالة والتنمية هو مصدر نجاحه الداخلي، وذلك باعتبار أنه ركز على البرغماتية، والتي تعد من مميزات الشعب التركي، بالإضافة إلى تركيز الحزب على استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية وإعادة هيبة تركيا والشعب التركي فقد يكون بذلك لامس طموحات الجماهير التركية.
- بما أن فترة حكم العدالة والتنمية لم تتميز لاضطهاد لأي عرقية أو أثنية أو تفضيل جنس على آخر، فقد يكون هذا سبب اطمئنان العلمانيين وثقتهم بأن هذا النظام هو أفضل نظام يحكم تركيا .

- كون حكومة العدالة والتنمية عملت على تحييد المؤسسة العسكرية عن طريق تعديل وإلغاء القوانين التي تسمح بتدخلها في الحياة السياسية وفق الدستور التركي بصفة تدريجية وسلسة، قد يكون هذا ما مكنها من النجاح في مهمتها وأرغم المؤسسة العسكرية على تقبل دورها الجديد، وسحب منها شرعية التدخل في السياسة.

1.مفهوم النخبة:

لقد اكتسب مفهوم النخبة أو الصفوة أهمية خاصة في الدراسات السياسية، و صار مفهومها محوريا لا يمكن الحديث عن بناء القوة و التحكم السياسي أو إصدار القرارات السياسية بدونه مما لا شك فيه أن هناك تعريفات كثيرة قد أطلقت على النخبة، و يشير مفهوم النخبة إلى الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي مثل المجتمع و الدولة و الحزب السياسي، أو على جماعة تمارس نفوذا متفوقا على المجتمع تسمى الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية أو غيرها من التسميات كالطبقة الحاكمة أو الهيئة الحاكمة، و ترجع الأصول الأولى لدراسات النخبة إلى كتابات "**فلفريد باريتو**" **(1848-1932)** و هو عالم اجتماعي و اقتصادي معروف من أصول إيطالية في كتابه "علم الاجتماع العام" و كذا كتابات "جيتانو موسكا" في كتابه "الصفوة" و "روبرت ميشلز" في كتابه " الأحزاب السياسية" و يعد كل من "جايمس برنهام" و "رايت ميلز" استمرار للمفكرين الثلاثة الأوائل في دراسة الصفوة التي شكلت محور اهتمامهم جميعا.

ويعرف "**باريتو**" النخبة بأنها تتكون من الأعضاء المتفوقين في المجتمع، هؤلاء الذين تسمح لهم صفاتهم العليا بالوصول إلى السلطة و الشهرة ،محددا صفات النخب العليا في الذكاء و المهارة و القدرة و القوة، معتبرا أن التفوق الطبيعي في المهارات الفردية هو سبب وصول مجموعة صغيرة من الناس الناجحين في حياتهم إلى سدة الحكم، و رغم هذه التعريفات إلا أنه لا يزال هناك عدم وضوح مفاهيمي حول النخبة و هو ما يذهب إليه عالم نظم الاتصال و السياسة الأمريكي "**هارولد لاسويل**" **(1902-1978)** الذي عرف النخبة عام **1936** في **كتابه من؟ يحصل**

على ماذا؟ متى؟ و كيف؟ بأنها القلة التي تستحوذ على أكثر ما يمكن الاستحواذ عليه من عناصر القوة، ليعود عام **1965** ليؤكد أنه مع تعدد تعريفات النخبة على أنه ليس هناك تعريف واحد، الأمر الذي يؤكد الاختلاف الكبير بين الدارسين حول مفهوم النخبة.وفي القواميس الإنجليزية تعرف باعتبارها:" أقوى مجموعة من الناس في المجتمع، ولها مكانتها المتميزة وذات الاعتبار" [1].

ومن المهام الأساسية في دراسة النخبة التمييز بين النخب الحاكمة والنخب غير الحاكمة [2]. ومن خلال نظرية النخبة يمكننا التمييز بين أربعة اتجاهات أساسية للنخب الاتجاه الأول و هو الاتجاه السيكولوجي النفسي و تمثله كتابات **(باريتو)**، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه التنظيمي و يمثله كل من **(موسكا)** و تلميذه **(روبرت ميلز)**، أما الاتجاه الثالث فهو الاقتصادي و تمثله كتابات **(جيمس بيرنهام)**، و يأتي الاتجاه الرابع النظامي المؤسسي و يمثله **(رايت ميلز)**.

وتندرج النخب تحت أربع أنواع تأتي في المقدمة النخب التي تتمثل في **الزعماء السياسيين** و يبرز هذا النوع من النظم ذات الولاء الشعبي القومي للزعيم السياسي، و شاع استعمال هذا النوع من النخبة أثناء التحرر من الاستعمار لحاجة دول العالم المستعمرة إلى شخصيات عظيمة تعبر عن تطلعات أممها، و تستطيع توجيه وتعبئة الأفراد و غالبا ما يحاول هؤلاء الزعماء عند وصولهم إلى سدة السلطة إضفاء نوع من الهالة على شخصياتهم ليبدوا كقادة **كارزماتيين**، ثم **التكنزقراطيون** و يرى **"جيمس بيرنهام**" أن هناك أربعة أنواع من القادة يمكن تصنيفهم على أنهم تكنوقراطيون وهم: رجال المال الذين يتعاملون في البورصة، الموزعون الذين يؤمنون تصريف المنتجات، المنظمون "المديرون" الذين يحسنون تنظيم الشركات الكبرى أو النقابات أو الأحزاب أو الإدارات العمومية، والمثقفون حيث غالبا ما تضم هذه الفئة المؤلفين والفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين الدينين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية...إلخ.

كما ركز "**كارل مانهايم**" على قدوم **نخبة ثقافية** جديدة حاملة لتخطيطات جديدة لتنظيم الحياة الاجتماعية، و أخيرا **النخبة العسكرية** و يبرز هذا النوع من

النخب بالمجتمعات النامية و حديثة الاستقلال خاصة حيث يوضح "**توم بوتمور**" أنه بالدول النامية دور هذه الجماعة يفوق تأثير المثقفين أو القادة السياسيين خاصة بالدول حديثة الاستقلال أين تكون السلطة السياسية غير مستقرة، و يكون لأولئك الذين يسيطرون على القوة العسكرية فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة، و لقد ازداد الاهتمام بالنخبة العسكرية مع بروز ما يعرف بعملية "تسييس الجيش" و التي يعد الباحث الفرنسي "**موريس بيير**" أحد المهتمين بها إذ يرى أن الجيش قد يتصرف كقوة ضامنة للسلطة الحاكمة.

ويمكن القول أن المعايير التي يمكن تصنيف النخب السياسية الحاكمة والنخب الأخرى التي حيالها تتعدد، ففي السياق البحثي الخاص وتبعا لمعيار توجهها التنموي العام، يتم التمييز بين النخب التقليدية وتلك الإصلاحية التحديثية وتلك الثورية التعبوية، وتبعا لمعيار الأيديولوجية السياسية أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة يتم التمييز بين نخب سياسية قومية ،و أخرى ليبرالية، وثالثة إسلامية و رابعة ماركسية، و تبعا لمصدر التجنيد يمكن التمييز بين نخب مدنية وأخرى عسكرية وثالثة تشمل مزيجا بينهما. أما إذا أخذنا بمعيار الطبقية الاجتماعية فنجد كبار الملاك والمستثمرين والبرجوازية الرأسمالية، ونخب من الطبقة الوسطى والعمالية.

ونقول أنه من البين لمتتبع الشؤون التركية أن دور النخبة في تركيا له دور بالغ التأثير و غاية في الأهمية بالنسبة لحركة المجتمع و الحياة السياسية، و النخبة في تركيا مرت بمراحل تاريخية مختلفة و يرتبط مفهوم النخبة بالثقافة العامة للمجتمع و عقيدة النظام السياسي.

وإذا أردنا تتبع المسار التاريخي التطوري للنخبة في تركيا نجده كالآتي: لقد شكلت السلطنة العثمانية "مؤسسة دينية" تحت رعايتها،منذ عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر، و فرض هذا النمط السلطاني للدولة التمييز بين السلطة الزمنية، ومهمات السلطة الدينية الموكلة لـ "العلماء" ثم لدار الإفتاء، و غدت السلطة الزمنية ذات السيادة متحكمة بالسلطة الدينية (3).

و ظل الحال على ما هو عليه إلى غاية القرن التاسع عشر.

ومن خلال هذه الورقة سوف يُسلط الضوء على النخبة الإسلامية في تركيا عبر المراحل التاريخية المختلفة منذ إعلان الجمهورية التركية و عن دورها في عملية التحول الديمقراطي، من خلال التعرف على مفهوم النخب و أنواع النخب و أهم معايير تصنيفها، ثم نشاط و عمل النخبة الإسلامية في تركيا، معوقات نشاطها، وأخيراً كيف ساهمت هذه النخبة بالذات في عملية التحول الديمقراطي في تركيا و محافظة المجتمع التركي على مقوماته و هويته، وخلصت الورقة إلى حوصلة و استنتاجات تبين و توضح حدود دور النخبة الإسلامية في الحياة السياسية في تركيا.

2.النخبة الكمالية و علاقاتها بالتيار الإسلامي بعد تأسيس الجمهورية:

شهدت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى حركة قومية عبر إسهامات فكرية للنخبة العثمانية المثقفة، كان أبرزها تلك المحاولات التي قام بها كتاب اهتموا لحركات سياسية مثل "**تركيا الفتاة**"، و "**شباب العثمانيين**"، و "**الوطن**"، و"**جمعية الاتحاد و الترقي**"، طرح هؤلاء أفكار بدت للوهلة الأولى جريئة وغير تقليدية، و ربما غير علمية عن القومية و الدين و الحرية و الديمقراطية و معاني السيادة و مظاهرها [(4)].

و من أهم هؤلاء القياديين "**مصطفى كمال أتاتورك**" الذي كان عضوا في حزب "**تركيا الفتاة**" و ضابطا في الجيش العثماني، و الذي أعلن جمهورية تركيا فتولى رئاستها سنة **1923**، كما ألغى الخلافة سنة **1924** معلنا بذلك بداية عهد جديد أراده قطيعة مع الماضي العثماني، و ذلك وفق برنامج تحديثي ثوري شامل و طموح إلى حد ما، يقوم على مبادئ محددة [(5)].

تتلخص إيديولوجيته في خمسة مبادئ، **أولا** الفكرة الجمهورية التي تحققت على يدي "**مصطفى كمال أتاتورك**" باستبدال النظام السلطاني العثماني بالنظام الجمهوري، **ثانيا** الوطنية التركية التي تقف على أساس المواطنة المشتركة و

الإخلاص للمثل و القيم الوطنية العليا، دون الاعتماد على الدين أو العنصر.**ثالثا** الشعبية التي تعني المساواة أمام القانون و نبذ الامتيازات الطبقية و الصراع الطبقي، و المبدأ **الرابع** هو الدولية التي تعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و الثقافية لمصلحة المواطنين و التصدي للآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى، و تأتي **خامسا** العلمانية أي فصل الدين عن الدولة [6].

فقد عمل **"أتاتورك"** على إعادة توزيع القوى في المجتمع التركي معتبرا أن أحد أسباب هزيمة العثمانيين هو الدين الإسلامي، أي أنه ربط بين تخلف الدولة العثمانية و بين إيديولوجيتها الدينية، ومن هذا المنطق أكد هذا الأخير أن الدين قد يضر باللغة القومية[7].

فقد أدخل **"أتاتورك"** قوانين علمانية غربية لتحل محل الشرع الإسلامي و ذلك بهدف إلغاء دور الدين مستلهما ذلك من كتابات العالم الاجتماعي **"زيياغو كالك"** حول " **التتريك، التحديث، التغريب**"،فقام **"أتاتورك"** بتغيير في سياساته الداخلية حيث استبدل الطربوش بالقبعة [8].

و قرر أن تكتب التركية باستخدام الحروف الرومانية بدلا من العربية، و أصبح المجتمع التركي يعيش أزمة هوية و هي ناتجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية و الثقافية و الجغرافية لهذا البلد و بين الواقع السياسي و الثقافي و القانوني الذي فرض عليه.

و رغم محاولة "أتاتورك" تغريب المجتمع التركي و جعله منسلخا من قيمه الدينية الإسلامية، إلا أن أفكاره لم تتجاوز المدن الكبرى و ظل غالبية الشعب التركي يعيش وفق التقاليد الإسلامية، و ظل الناس ينظرون إلى الإسلام باعتباره شيئا مقدسا لا يمكن التضحية أو الاستغناء عنه. بعد ذلك جاء خلف **"كمال أتاتورك"** **"عصمت إينونو"** و الذي مارس نفس أساليب **"أتاتورك"** في بناء الدولة و تحديث المجتمع. و لم يقتصر **"عصمت إينونو"** في تركيا على تحييد دور الدين و فصله

عن الدولة لكنه مضى أبعد من ذلك إلى حد طمس كل معالم هذا الأخير في الحياة العامة مثل: حظر الحجاب، و حظر الآذان باللغة العربية...إلخ و قد خلقت سياسة "**عصمت إينونو**" صدمة و تململا في صفوف الشعب، فنشأت في عام **1945** و بتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية، أحزاب جديدة فظهر "**حزب الأمة**" و "**حزب الانقاد الوطني**" و "**الحزب الديمقراطي**"[(9)].

و فتح مجال النشاط السياسي أمام كل التيارات السياسية باستثناء الحركات الكردية و إلى حد ما التيار الإسلامي.

3. تركيا تتحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية و دور الجيش في عرقلة المسار:

شهدت بداية عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي تناميا واسعا في التنظيمات السياسية الإسلامية على المستويين الرسمي و الشعبي، لأن الدين كان يعبر عنه بوصفه ممثلا عن اتجاهات الرأي السائد لدى العديد من القطاعات و الشرائح الاجتماعية، مما فسح المجال في تلك المرحلة إلى ظهور أحزاب سياسية كما عادت للظهور تنظيمات دينية إسلامية مثلت نخبا مدنية إسلامية، و في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهد النظام الحزبي في تركيا انعطافا تاريخيا مهما بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب [(10)].

فجاء "**الحزب الديمقراطي**" و هو حزب إسلامي محافظ و كان "**الحزب الديمقراطي**" يؤكد و بصورة مستمرة تمسكه بالمبادئ الكمالية، لكن ذلك لم يمنعه من أن يكون أكثر انفتاحا فيما يخص الدين و في انتخابات **1950** انتهت بفوزه و كان موقفه من المسألة الدينية من بين عوامل ذلك الفوز [(11)].

و بعد تشكيله للحكومة بمفرده اتبع سياسة بسيطة حيال الإسلام بغية التخفيف من الإجراءات العلمانية المتشددة التي كانت تنتهجها حكومة "**حزب الشعب الجمهوري**"، و السماح بنشوء توازن نخبوي جديد تلبية لمتطلبات قواعده الاجتماعية [(12)].

وهكذا رفع الحظر الذي كان مفروضا على آذان للصلاة باللغة العربية، كما رفع الحظر عن البرامج الدينية في الإذاعة، وبدأ ترتيل القرآن الكريم على الهواء مباشرة [13].

غير أن المؤسسة العسكرية في تركيا و التي إن أردنا تتبع مسار علاقتها بالتيارات الإسلامية نجدها سلبية على طول الخط فهي كانت الحارسة للعلمانية في تركيا، فهي تعد من أقوى مؤسسات الدولة التركية و أكثرها تنظيما إن لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور و مؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها الهيئات المنتخبة، إذ أن آدائها لا يقتصر على دورها ووظيفتها التقليديين، بل كان لها منذ تأسيس الجمهورية التركية، دورا أساسيا في الحياة السياسية، و يرتبط هذا الميل عند الجيش التركي لممارسة أدوار سياسية إلى الإرث العثماني، فخلال ستة من قرون من التاريخ العثماني، أطاح الانكشاريون بخمسة سلاطين و ثلاثة و أربعون وزيرا، و في نهاية القرن **19** كان ضباط الصف على رأس "**حركة الأتراك الشباب**"، التي دفعت السلطة العثمانية إلى إصدار أول دستور عثماني عام **1876** [14].

و تعود قوة هذه المؤسسة أيضا إلى صرامة و إحكام تنظيمها الداخلي، و تمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية، و وضوح رؤيتها بشأن دورها و الأهداف العليا للدولة، وفي هذا الصدد يشبهها العديد من المحللين بالمؤسسة البابا وية [15].

وتستمد المؤسسة العسكرية مكانتها المتميزة، من قوة الوضع السياسي و المؤسساتي الذي تتمتع به بموجب الدستور التركي، ومن خلال القنوات التي تمارس بواسطتها نفوذها، في عملية صنع القرار السياسي بصورة قانونية، وتتدخل المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية، من خلال مؤسستين: **مجلس الأمن القومي**، **والمكتب الحكومي لإدارة الأزمات**، والذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وتتساوى صلاحياته إلى حد ما بصلاحيات رئيس الوزراء، كما يملك صلاحية إصدار القرارات الملزمة في حالات الطوارئ [16].

وقد نصب الجيش التركي نفسه حارسا للإرث الكمالي، وحاميا للمبادئ الديمقراطية و العلمانية وضامنا لاستمرارها، و بالفعل فقد مارس الجيش هذا الحق ثلاث مرات في (**1960،1971،1980**) و في أول دور سياسي للجيش التركي في **آذار/ 1960** راح ضحيته "**الحزب الديمقراطي**"، وبعدها توالت محاولات نخب التيارات الإسلامية في تركيا إعادة ترتيب البيت الداخلي و إعادة طرح نفسها تحت مسميات متعددة "**حزب الرفاه**" **11 فبراير/ 1962** [17].ثم "**حزب السلامة الوطني الإسلامي**"...و غيرها [18].

و**حزب "الرفاه"** حورب من طرف المؤسسة العسكرية سياسيا لا عسكريا، و ذلك راجع إلى تخوف الأخيرة مما قد يترتب عن الانقلاب العسكري خاصة مع شعبية "**نجم الدين أربكان**" الواسعة، فذهبت إلى فرض قيود على الدعم المالي الخارجي لحزب "**الرفاه**" و خاصة من العمال الأتراك في ألمانيا، إقالة أكثر من (**160**) ضابط من الجيش من ذوي الاتجاهات الإسلامية، الالتزام بمبادئ العلمانية التي نص عليها دستور عام **1982** في المادة (**174**)، حل أي جماعة إسلامية مسلحة غير رسمية.

لقد سعى العسكر من وراء هذه الإجراءات ضد التيار الإسلامي إلى استئصال البنى التحتية لقوة التيار الإسلامي في تركيا من خلال تصفيتهم تربويا و قانونيا، و التي تعد من أهم آليات عمل التيار الإسلامي في تركيا، و في **مايو/ 1997** لجأ الجيش إلى المحكمة الدستورية لحل حزب "**الرفاه**" بدعوى أنه يعمل على إثارة حرب أهلية و تغيير النظام العلماني للدولة، و في **18 يونيو/ 1997** أرغم "**نجم الدين أربكان**" على الاستقالة، و تولى مقاليد السياسة زعيم "**الحزب الوطني الأم**" "**مسعود يلماز**" بالإتلاف مع زعيم حزب "**اليسار الديمقراطي**" "**بولند أجاويد**" و تولت هذه الحكومة تنفيذ **مخططات** المؤسسة العسكرية بضرب الإسلاميين فمنعت المظاهر التي سمحت بها الحكومة السابقة، كمنع المحجبات من دخول الجامعات و حوصرت الشركات الاقتصادية الإسلامية [19].

و قد زادت علاقة الجيش توترا بالإسلاميين في **1999** من خلال قضية "**مروى قاواقجي**" الفائزة عن "**حزب الرفاه**" و التي رفض خلالها الجيش مجئ "**مروى قاواقجي**" لأداء اليمين الدستوري بالحجاب و اعتبره عصيانا ضد الجمهورية و الديمقراطية. كما صرح الجيش في **9/ 1/ 1999** بأنه لن يسمح بتكوين حكومة إسلامية و منذ ذلك الحين صنف الإسلام بمثابة الخطر الذي يتهدد الدولة التركية [20].

4.حزب العدالة والتنمية و دوره في عملية التحول الديمقراطي (نموذج عن نخبة إسلامية)

بعد حضره في عام **1998**م أعاد حزب "**الرفاه**" تنظيم نفسه سريعا تحت اسم حزب "**الفضيلة**"، لكن هذا الأخير تعرض للحظر بدوره في عام **2001**م، و أثار الحظر الجديد انشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب "**السعادة**" الذي يضم مجموعة محافظة و متمسكة بالتوجهات و الشعارات القديمة و التي نجد فيها "**نجم الدين أربكان**"، و من جهة أخرى حزب "**العدالة و التنمية**" الذي يمثل التيار المسمى "**تجديديا**" [21].

و قدم حزب العدالة و التنمية بقيادة "**رجب طيب أردوغان**" رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية و الذي جاء من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده "**نجم الدين أربكان**"، لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام **2002** التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية.

و هو رئيس بلدية اسطنبول سابقا، دخل السجن حيث أمضى أربعة أشهر لأنه ألقى في مهرجان أبيات شعرية اعتبرت مخلة بالأمن، و حظر عليه ممارسة النشاط السياسي، إلا أن تعديلا دستوريا أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض الانتخابات سنة **2003**م، حيث حل محل "**عبد الله غول**" في منصب

رئيس الوزراء في **11 آذار 2003**م. و **"عبد الله غول"** وهو الرجل الثاني في حزب **"العدالة و التنمية"**، تولى حقيبة الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء خلال تواجد **"أردوغان"** في السجن، قبل أن يصبح رئيس للجمهورية ، قدم هذا الحزب منذ انطلاقته صورة حزب **"ديمقراطي محافظ"** يتمسك بمرجعيته الدينية لكنه لا يحبذ الانفصال عن حركة الرأسمالية المعولمة، وهو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأن وصلت إلى السلطة حزب **"الوطن الأم"** عقب الانتخابات التشريعية عام**1983**م.

و يتمتع حزب **" العدالة والتنمية"** بقاعدة قوية وسط الأناضول، و يطمح أعضاؤه إلى الصعود الاجتماعي وإن كان سلوكهم يميل إلى أن يكون تقليديا.

القطاع الأساس لناخبيه يعيش في الأرياف ، وبصورة رئيسية في المدن الصغرى و المتوسطة المحافظة في الأرياف، و انطلاقا من محاولته علاج مظاهر قصور اليسار، يصور حزب العدالة و التنمية نفسه على أنه **"حزب الفقراء و المحرومين"**، و الحزب الذي سيأتي بالعدل باعتباره شريفا و ليس فاسدا و يمكن الاعتماد عليه، إنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصا **"اسطنبول"**، مثلما يستقطب قطاعا من الجمهور **الكردي** شرق البلاد، كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعودا مذهلا، لكونه **"حزب المبادرة الحرة"**.

أخيرا يجتذب حزب **"العدالة والتنمية"** بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تتطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذا في غياب أي توجه أيديولوجي راديكالي، يمكن لحزب **" العدالة و التنمية"** أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيدا قطاعا كبيرا من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية.

ويمكن تشبيه فوز حزب **"العدالة والتنمية"** في الانتخابات النيابية في **تشرين الثاني 2002م**، بذاك الذي حققه الحزب **"الديمقراطي" عام 1950م** و حزب **"الوطن الأم"** عام **1983م**، و في ضوء الرفض الكثيف للأحزاب التقليدية، توصل حزب **"العدالة والتنمية"** إلى اجتذاب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة عن طريق إقناعهم بأن مطالبهم قابلة للتحقيق، و هو استفاد أيضا من انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد في حينه، و التي تسببت بموجة تشاؤم و إحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية، و أثارت كذلك حالة غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية [22].

و كانت الدورة البرلمانية **1999م – 2002م** انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين إلى اليسار القومي و ينقصه برنامج واضح المعالم، و تميزت هذه السنوات بعجز حكومي مزمن، و بطبقة سياسية فاقدة للمصداقية بسبب توالي الفضائح و تفشي الفساد ووضع اقتصادي يداني الإفلاس، و نتيجة للأزمة المالية الكبرى في **2001م**، وتميزت هذه الأزمة بهروب كثيف للرساميل قاد إلى انهيار البورصة، و إفلاس نحو **12** مصرفا و مئات المؤسسات الصغيرة و بيوت التجارة، و لجأت الحكومة فورا إلى التخلي عن خطة مكافحة التضخم و تعويم العملة.

و التضخم المتصاعد و مديونية قياسية، انخفضت الليرة التركية بنسبة **40 بالمئة**، و قفزت البطالة في المدن من **12,6** في المئة عام **2001م** إلى **15,1** في المئة عام **2002م**، كذلك ارتفع معدل بطالة الشباب (أقل من 25 سنة) من **14,3** في المئة **عام 2000م** إلى **16,7** في المئة عام **2001م**، قبل أن يبلغ **17,2** في المئة في منتصف **2002**، وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في **تشرين الثاني 2002م**. ويشكل نجاح حزب العدالة و التنمية في النهوض بالاقتصاد التركي، خلال فترة حكمه منذ **2002** و حتى الآن، أحد أهم عوامل ازدياد شعبيته جماهيريا، و السبب الرئيسي وراء فوزه التاريخي في الانتخابات الأخيرة.

فعندما جاء الحزب إلى السلطة منذ إحدى عشر سنة، كان الوضع الاقتصادي المتدهور والانهيار التجاري والمالي لتركيا يشكل التحدي الأول و الأصعب أمامه، و قد استطاع الحزب خلال فترة حكمه عبر السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي انتهجها، النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، ما انعكس على نظرة الشعب التركي للحزب، خاصة بعد عقود طويلة من الفساد والرشاوي والأزمات المالية والاقتصادية التي عاش فيها الأتراك في ظل الحكومات العلمانية و القومية المتعاقبة على الحكم.

إن ما حققته الحكومة التركية من نهضة اقتصادية بقيادة حزب "العدالة والتنمية" في إحدى عشر سنة قد فاق كل ما حققته الحكومات التركية في فترة الجمهورية منذ **1923** وقد تمثلت أهم مؤشرات تقدم الاقتصاد التركي في عهد العدالة والتنمية فيما يلي :

*قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي **2002-2008** من **300** مليار دولار إلى **750** مليار دولار، بمعدل **6.8** بالمئة.

*قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي **3300** دولار إلى حوالي **10.000** دولار.

*تحسنت أجواء الاستثمار، حيث دخلت تركيا بين أكثر دول العالم جذبا للاستثمار الخارجي.

*أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، و السادسة على المستوى الأوروبي، و بذلك تقلصت الفجوة و لأول مرة بهذه السنة بين معدلا التنمية التركية و معدلات التنمية الأوروبية و أصبحت تركيا من مجموعة العشرين **(ج-20)**، و ذلك بعد أن كان الاقتصاد التركي في سنة **2002** يأتي في المرتبة السادسة والعشرين.

كما حققت تركيا تحسنا كبيرا في العلاقات الاقتصادية و التجارية إقليميا و عالميا و شهدت الشركات التركية نموا استثنائيا من خلال توسعها في شتى

أسواق العالم. و يلاحظ أن ما تم تحقيقه من انجازات كان واضحا ومنعكسا فعلا على الشعب التركي و رفاهيته، سواء بإقامة الطرق السريعة و المستشفيات الكبرى، و توسيع الضمان الصحي، و تقليل نسبة البطالة و توفير الوظائف و رفع الحد الأدنى للأجور، و رفع مستوى المعيشة و تحقيق من النمو الاقتصادي الذي أقرت به مؤسسات دولية معتبرة، منها صندوق النقد الدولي، وغيرها من الانجازات التي لمسها المواطن التركي العادي.

ولأن الحزب الحاكم يدرك أن الاقتصاد يأتي أولا وقبل كل شيء من ناحية هموم الناخب التركي، فقد خصص له الشق الأكبر في مشروعه الانتخابي العملاق و فيه وعد بأن تصبح تركيا في غضون **2023** تحتل المرتبة العاشرة اقتصاديا في العالم، و أن تكون اسطنبول أحد أهم عشرة مراكز اقتصادية في العالم، و هي الوعود التي نالت مصداقية كبيرة لدى المواطنين الأتراك، نظرا لثقتهم الشديدة في قدرة "**أردوغان**" على تحقيقها، لما له من خبرة و رصيد هائل من الانجازات الاقتصادية طوال الإحدى عشر سنة الماضية، و كانت دافعا قويا لإعطاءه صوتهم الانتخابي [23].

أما سياسيا فقد أصبح حزب **"العدالة و التنمية"** القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على **34** في المئة من الأصوات و **363** نائبا من أصل **550** تضمهم الجمعية الوطنية، و للمرة الأولى منذ **1987**م يتولى حزب تركي مسؤوليات حكومية من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف، و لم يكن أمام حزب "العدالة" في البرلمان سوى تشكيل سياسي واحد هو حزب **"الشعب الجمهوري"** (**178** مقعدا)، و هذه سابقة منذ **1945**م في تركيا.

ومع وصول حزب **العدالة والتنمية** إلى السلطة قامت حكومة "**أردوغان**" في بدايات عام **2003** باستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير "**كوبنهاجن**"، غير أن الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في **30 يوليو/ تموز 2003م** كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن

الوطني وأمانته العامة، حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس **الأمن الوطني وأمانته العامة** محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية، وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن الوطني، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.

فقد تم تعديل **المادة (15)** من قانون **مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة**، حيث تم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول أو فريق أول بحري، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل، فمع انتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين "**محمد البوغان**" في **17 غسطس/آب 2004**، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني وبتعديل **المادة الخامسة** أيضًا أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذي جرى على المادتين **(4) و(13)**، وكذلك إلغاء المواد أرقام **9 و14 و19** من القانون ذاته قد قلَّص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام (24).

وقد تم تعديل **المادة الرابعة** التي كانت تُكلف المجلس وأمانته العامة بمهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقًا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية، فاقتصرت **المادة الرابعة** بعد تعديلها على أن مهمة المجلس هي رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، وأن يقوم مجلس الأمن الوطني بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة قد تحولا إلى جهاز استشاري وفقدا إلى حدٍّ كبير وضعيتهما التنفيذية.

كما أن المادة رقم **(13)** التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني قد تم تعديلها أيضًا على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن الوطني ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني قاصرة فقط على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.

أما إلغاء المواد أرقام **9 ، 14، 19** فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

كما تم إجراء تعديل على **المادة رقم (30)** من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ **7 مايو/أيار 2004** على **المادة 131** الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري من داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وبتعديل دستوري آخر في **أغسطس/آب 2004** تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضًا السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، والسماح للعسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضًا، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية [25].

غير أن قرار **حزب العدالة والتنمية** بترشيح وزير الخارجية "**عبد الله غول**" لمنصب رئيس الجمهورية قد أثار مخاوف رئاسة الأركان، ودفعها لنشر بيان على موقعها الإلكتروني في **27 إبريل/ نيسان 2007** أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية، فما كان من "**أردوغان**" إلا أن أطلق تصريحًا دعا فيه الجيش إلى الالتزام بمهامه العسكرية، وعدم التعرض للشأن السياسي مطلقًا، فرفعت رئاسة هيئة الأركان صباح اليوم التالي إنذارها من الموقع، ثم استصدرت الحكومة قرارًا بمنع العسكريين من الإدلاء بتصريحاتٍ شفهية أو مكتوبة تتعلق بالشأن السياسي. ويمكن القول: إن هذا "الإنذار الإلكتروني" كان آخر مناوشات المؤسسة العسكرية لاستعادة ممارسة دورها السياسي.

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على الوضعية القانونية للجيش، ومن ثم دوره في الحياة السياسية، توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة واكتفى بدوره العسكري، ويمكن القول: إن "الإدارة السياسية الناجحة" لحزب العدالة والتنمية خلال السنوات الماضية في شؤون السياسة الداخلية والخارجية وبناء اقتصاد قوي، كان لها تأثيرها الإيجابي في تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان، ما جعل المواطن التركي يثق في الإدارة السياسية ويدعم تقليص دور العسكر في الحياة السياسية، كما أن المؤسسة العسكرية ذاتها لم تعد تشعر بذات القلق من الإدارة السياسية القائمة تجاه مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني.

5. العلاقات العسكرية – المدنية في تركيا بعد محاولة انقلاب 15 جويلية 2016

نجح حزب **العدالة والتنمية** بعمل متدرج وهادئ على مدى سنوات عديدة في تصحيح العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية وتقليم أظافر الجيش وكف يده عن التدخل في الحياة السياسية أو توجيهها، مستعيناً بمعايير الانضمام للاتحاد الأوروبي والحاضنة الشعبية التي حظي بها، وقضايا محاكمة الضباط الانقلابيين أو الذين خططوا للانقلابات مثل »**أرجنكون**« و«**المطرقة**« وغيرها

والتي ثبت لاحقاً أن الكثير منها مُلفق لكنها أضعفت من موقف المؤسسة العسكرية وأساءت لصورتها أمام الشعب في ظل حكومة قوية وذات إنجازات.

ولئن شهدت الشهور الأخيرة عودة التناغم بين الطرفين السياسي والعسكري، وزيادة مساهمة الأخير في القرار السياسي بفعل الحاجة له في ظل التصعيد مع حزب **العمال الكردستاني** والتهديدات الأمنية في شمال سوريا (تنظيم الدولة والفصائل الكردية المسلحة) والتفجيرات الكثيرة داخل البلاد، إلا أن لحظة المحاولة الانقلابية الفاشلة أعادت الجيش كمؤسسة لمربع الاتهام والدفاع والإحراج، وهي فرصة لا تعوض لحزب **العدالة والتنمية** بقيادة **أردوغان** (26).

لذلك من المتوقع أن يسعى الأخير لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية لضبط بنيتها وتبعيتها ومنظومة أفكارها، وهو هدف لطالما رغب به، لكن عجز عنه في ظل الدستور والقوانين الشرعية، وتاريخية التجربة التركية، ووضعية الجيش فيها، اليوم تبدو تركيا أقرب إلى لحظة »**ثورية**« تتخفف فيها من الضوابط السابقة والضغوط المتوقعة، متسلحة بسخونة الحدث والحاضنة الشعبية ذات السقف العالي وانكفاء المؤسسة العسكرية أمام ضغط مسؤوليتها الأخلاقية والمعنوية عما حصل من جرائم وخطايا.

على المدى المتوسط والبعيد، يمكن انتظار بعض القرارات الهامة على هذا الصعيد مثل:

- تغيير رئيس هيئة الأركان باعتباره لا يصلح رمزاً للمؤسسة العسكرية في المرحلة المقبلة، إذ فشل في كشف أو إحباط التمرد داخل الجيش، واعتُقل وأُهين من قبل مساعديه، كما دُمغ عهده بالمحاولة الانقلابية، بينما تحتاج المؤسسة العسكرية لـ »**رمز**« يقودها قد يكون مثلاً قائد الجيش الأول الذي رُويت عنه الكثير من التفاصيل الإيجابية في مقدمتها اتصاله **بأردوغان** وإعلانه الولاء له واستعداده لحمايته، وقد فعل.

- إغلاق الكليات الحربية التي تزود قطاعات الجيش المختلفة بالضباط ووقف الانتساب للجيش مؤقتاً، باعتبار أن هذه المدارس كانت إحدى وسائل جماعة **غولن** للنفوذ إلى المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها.
- إلغاء قسم **الدرك/ الجاندرما** التركية أو تسريح أعضائه وتوزيعهم على الأقسام الأخرى باعتباره أحد أهم طرفين (مع القوات الجوية) شاركا في الانقلاب، بعد أن فُصلت تبعيته قبل أشهر عن الجيش وأتبع لوزارة الداخلية ضمن حزمة قرارات أصدرها البرلمان.
- إلحاق رئاسة أركان الجيش بوزارة الدفاع وإلغاء استقلاليتها عنها، وبالتالي إتمام السيطرة **المدنية** على الجيش.

وربما لن تتجه الحكومة مباشرة لكل هذه التعديلات، وبطبيعة الحال فلا نتوقع حصولها بين ليلة وضحاها، لكنها ستكون في ذهن صانع القرار التركي بالتأكيد وفق رغبته بإنهاء استقلال المؤسسة العسكرية عن القيادة السياسية، ووأد فكرة الانقلاب داخلها نهائياً وتماماً.

وهنا سيحظى اجتماع **مجلس الشورى العسكري الأعلى** (اجتماع قيادة المؤسسة العسكرية الدوري برئاسة **اردوغان**) خلال شهر **آب/ أغسطس** القادم أهمية قصوى على هذا الصعيد، ومن المتوقع أن تشمل قراراته بعض هذه السياقات ، كما أن من اللافت أن **أردوغان** تحدث عن إمكانية تقريب موعده أسبوعاً.

لكن في كل الأحوال، تبدو الحكومة التركية حريصة جداً على التوازن بين **استثمار** ضعف المؤسسة العسكرية ووقوعها في مظنة الاتهام لإخضاعها للقرار السياسي، وبين **إضعاف** الجيش الذي لا غنى للدولة عنه مبدئياً وعملياً أيضاً، في ظل التحديات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها مواجهة حزب **العمال الكردستاني**.

ولذلك طالعنا تصريح **أردوغان** بأن الجيش **يخضع لأمر** القيادة السياسية والولاة بعد إعلان حالة الطوارئ، ورأينا من جهة أخرى الإصرار على **تبرئة** الجيش كمؤسسة من الانقلاب وإلصاقه حصراً بالتنظيم الموازي، رغم أن عدد الاعتقالات في المؤسسة العسكرية وعمقها وشمولها ومناصبها تظهر بوضوح أن الأمر أكبر من مجرد التنظيم الموازي حتى الآن تم توقيف أكثر من ثلث قيادات المؤسسة العسكرية من رتبة لواء فما فوق، وإبقاء أكثر من ربعهم رهن الاعتقال [(27)].

وعليه نقول أن حكومة العدالة والتنمية استطاعت و بنجاح تقويض المؤسسة العسكرية و تدخلاتها في الحياة السياسية وذلك بافشال محاولتين انقلابيتين على التوالي سنة **2009 و 2016** ، وبهذا فإن المؤسسة العسكرية ستعيد حساباتها ألف مرة قبل أن تقدم على محاولة أخرى قد تكون الفاشلة الثالثة على التوالي ، كما استطاع الحزب التغلغل وسط الجماهير وكسب تأييدهم ودعمهم و هذا ما رأيناه بوضوح أثناء المحاولة الانقلابية، ومن خلال استفتاء تغيير النظام التركي من برلماني إلى رئاسي، وبالرغم من محاولات داخلية، وأخرى خارجية كاعراب الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم ارتياحها من التوجه الجديد لتركيا في محاولة تحريضية للجماهير التركية إلى أنها ظلت ملتفة وداعمة لسلطتها الحاكمة.

الاستنتاجات:

لا نبالغ إذا قلنا إن "**العدالة والتنمية**" نجح في التعاطي مع الدين في إطار يجعله حاضراً حيث هو غائب في الشأن السياسي التركي، ولعل ذلك يعكس تميز التجربة التركية عن غيرها في التعامل مع الدين، وهو سلوك يرى فيه البعض آلية من آليات اشتغال "العلمانية التركية" في إطار علاقة خاصة بين الدين والدولة تضرب بجذورها في الميراث والتقاليد العثمانية التي "تُخضع" الدين أو "تضمنه" ضمن سلطة الدولة.

ونقول أن كفاح التحول الديمقراطي الطويل و المؤلم في تركيا قد أعطى ثماره و نضجت "ديمقراطية تركيا" بشكل واضح جلي، و اليوم أصبحت تركيا بما لديها من تراكم سياسي تمتلك ثراء يمكنها من تقديم إضافات هامة لدول المنطقة و العالم العربي الإسلامي، وعليه فإن التيار الإسلامي و النخبة الإسلامية في تركيا كان لها دور مهم جدا في عملية التحول الديمقراطي، و حتى خلق نوع من التوازن الاجتماعي و السياسي بين النخب في تركيا، و تعايش العلمانيين مع الإسلاميين بفضل سياسات محاولة التقدم بتركيا و اعتبار قضية الدين مفصول فيها و إعطاء الأولوية لمصالح تركيا داخليا و خارجيا.

ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على نجاح عملية التحول الديمقراطي في تركيا، نجد أهم والإصلاحات التي أقرت في فترة حكم العدالة و التنمية وتخص أساساً حقوق الإنسان وحرياته والمبادئ الأساسية الديمقراطية.

1.حق الحياة:

تنص **المادة 17** من الدستور على أنه :" لكل فرد الحق في الحياة والحق في حماية وجوده الجسدي والروحي وتحسينه" [28].

- ✓ إلغاء عقوبة الإعدام في جرائم الإرهاب بالتعديل المقرر في قانون العقوبات التركي، وتحويل هذه العقوبة إلى عقوبة الحبس المؤبد المشدد، ولكن تم الإبقاء على تلك العقوبات في الجرائم التي ترتكب في أوقات الحرب أو التهديد بحرب وشيكة.
- ✓ اعترف قانون العقوبات التركي بتهمة تهريب المهاجرين، وأُضيف إلى القانون الأحكام المتعلقة بالعقوبات الخاصة بهذه التهم.
- ✓ حماية حق الطفل المولود حديًثا في الحياة ازداد قوة، وتم تشديد العقوبات الخاصة بارتكاب جريمة" قتل الأطفال للمحافظة على الشرف "بهدف دعم وتوفير الردع في العقوبات.

2.منع التعذيب:

- ✓ عن طريق المادة التي أُضيفت لقانون أصول محاكم الجنايات من خلال قوانين المواءمة اعتبر التحقيق في جريمة التعذيب من الأعمال ذات الأولوية ، وتبعًا لهذا سُتعد التحقيقات بشأن من ارتكب جريمة التعذيب من الأمور العاجلة، وتكون لها الأولوية في التناول.

3.حرية تبادل المعلومات:

تنص **المادة 22** من الدستور التركي على :" الحق في حرية الاتصال مكفول للجميع وخصوصية الاتصال حق أساسي" (29).

- ✓ تخفيف صلاحية الهيئة العليا للانتخابات في معاقبة مؤسسات الإذاعة والتليفزيون الخاصة.
- ✓ تم تضييق فترة منع النشر أثناء الانتخابات، وتم تخفيض مدة منع النشر من أسبوع قبل الانتخابات إلى أربع وعشرين ساعة قبل الانتخابات.
- ✓ بالنسبة للمواطنين الأتراك فقد تم الحصول على ضمانة قانونية تدعم إمكانية النشر باللغات واللهجات التي يستعملونها بشكل تقليدي في حياتهم اليومية عن طريق مؤسسات الإذاعة والتليفزيون سواء العامة أو الخاصة.
- ✓ بهدف توسيع حرية الصحافة أصبح في حكم القانون عدم إمكانية ضبط أو مصادرة مكاتب الصحافة وملحقاتها المؤسساتية طبًقا للقانون بأي شكل كان حتى لو بدت كأداة للجريمة.

4.حق الحرية والأمن:

حيث تنص **المادة 17** من الدستور التركي على أن :" الحق في الحرية والأمن الشخصيين مكفول للجميع" (30).

- ✓ مدة اعتقال الأشخاص المقبوض عليهم في المناطق المعلنة فيها حالة الطوارئ تمتد لسبعة أيام فقط بعد أن كانت عشرة أيام، وقبل أن يصدر القاضي قراراً آخر لابد أن يستمع أولاً إلى الشخص المعتقل أو المقبوض عليه.
- ✓ من حق المتهم الموجود رهن الاعتقال أو الحبس مقابلة المحامين في أي وقت بعد إصدار النائب العام أمراً خطيا بمدة فترة اعتقاله.
- ✓ يتم إعلان وإخبار أقارب المقبوض عليهم دون إبطاء أو تأخير بالقبض عليه ومدة فترة اعتقالة، فضلاً عن ذلك يحق للمقبوض عليه أن يخبر شخص بعينه عند القبض عليه.

5.حق التقاضي العادل:

المادة 37 من الدستور تنص على أنه : " لا تجوز محاكمة شخص أمام أي هيئة قضائية عدا المحكمة المختصة بموجب القانون.

ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية استثنائية لها ولاية من شأنها أن تخرج شخص من ولاية محكمته المحددة بالقانون.

- ✓ أُلغيت محاكم أمن الدولة.
- ✓ ستنظر المحاكم العسكرية في الدعاوى والقضايا الخاصة بالجرائم العسكرية التي ارتكبها عسكريون وتتعلق بوظائفهم وخدمتهم العسكرية فحسب.
- ✓ في أحوال الحرب لا يحاكم المدنيون أمام المحاكم العسكرية.

6-حرية التعبير:

- ✓ تم تقليل العقوبات التي تصدر بالمواد المتعلقة بأوضح تنظيم يتناول حرية التعبير.

- ✓ تم تخفيض الحد الأقصى لعقوبة جريمة إهانة الدولة ومؤسساتها التي شملتها المادة **159** من قانون العقوبات التركي من ست سنوات إلى ثلاث سنوات.
- ✓ دعم إمكانية النشر بلغات ولهجات مختلفة يستعملها المواطنون الأتراك بشكل تقليدي في حياتهم اليومية.

7. حرية التجمع وتكوين الجمعيات:

حيث تنص **المادة 33** من دستور تركيا على مايلي : "للجميع الحق في تكوين الجمعيات دون إذن مسبق ، وكذلك الحق في الانتماء إلى أي جمعية والانسحاب منها" (31).

8. دور المرأة في الحياة السياسية:

بعد تولي حزب **العدالة والتنمية** استفادة المرأة من حقها في التصويت بشكل كامل ودون أي حواجز أو موانع، وأيضًا دخول **4** نائبات محجبات عن حزب العدالة والتنمية بتاريخ **31 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013** بعد كان أمرًا مستحيلًا وأيضًا دخول **21** نائبة للبرلمان من كافة الأحزاب البرلمانية بعد إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة بتاريخ **7 حزيران/ يونيو 2015** وهذا عدد أكبر عدد للنائابات التركيات داخل البرلمان منذ تأسيس الجمهورية التركية (32).

هذا وقد أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في **30 سبتمبر/أيلول 2013** إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعدتها الحكومة في سياق مسيرة ديمقراطية تمتد على مدى **11** عامًا، وشملت مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات طرُحت للمرة الأولى منذ إنشاء دولة تركيا الحديثة.

ونقول أن ما حققه حزب العدالة و التنمية من ازدهار اقتصادي جعلها في مصاف الدول الكبرى اقتصاديا إقليميا ودوليا، كان مصدر القبول الأول لدى الجماهير التركية، هذا بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية التي سعت و تسعى العدالة و التنمية إلى تحقيقها قد نجحت من خلالها في حشد التأييد الشعبي والجماهيري، على حساب المؤسسة العسكرية، وهذا ما أكده التفاف الجماهير حول سلطتهم الحاكمة على إثر انقلاب جويلية 2016.

❖ هوامش البحث:

(1) محمود محمد الناكوع، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، 1989، ص 15

(2) علي هلال الدين، ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار و التغيير** (بيروت 2000)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص،ص،71،69.

(3) عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا(مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده)** ، دار نقوش عربية، (تونس)،2010،ص 249-250

(4) ياسر أحمد حسن، **تركيا:البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006)، ص21.

(5) MustaphaBenchenane **; «Turquie Ambigüe** »,Défense Nationale,f2VRIER 1999,p 69.

(6) سيار الجميل، **العرب و الأتراك و التحديث من العثمنة إلى العلمنة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997) ،ص ص 118-119

(7) محمود علي دهام، تركيا ما بعد العثمانية: الجيش و مراكز القوى، **شؤون الأوسط**، العدد 99، سبتمبر 2000،ص 13-14.

(8) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1،ط4: (بيروت)،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999،ص 712.

(9) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره،ص 712-713.

(10) Turkey Alamamie ,Turkish dialy News,(Iukara 1979) pp.31-14.

(11) كمال أوكه، **الدراسات العربية في تركيا الحديث مواضع و اتجاهات و مصادر**: ترجمة صلاح سليم علي، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية ،جامعة الموصل، 1989، ص4.

(12) أوكه، مرجع سبق ذكره ،ص 4

(13) متين هابر، الدين والسياسة والمجتمع، **أوراق تركية معاصرة**، ترجمة :صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد(6)، الموصل1993 ،ص21-22.

(14) معتز محمد سلامة، **الجيش و السياسة في تركيا**، السياسة الدولية، العدد 131، جانفي 1998،ص124.

(15) جلال عبد الله معوض، **حلقة نقاشية حول صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية، المستقبل العربي**، العدد 127، جانفي 1998، ص 21.

(16) المرجع السابق، ص21.

(17) C.H.Dodd ,Democracy And Development in Turkey,1979.p76.

(18) هابر، مرجع سبق ذكره، ص21.

(19) محمد نور الدين، **حجاب و خراب**، رياض الريس للكتب و النشر، (بيروت 2001)، ص 280.

(20) محمد نور الدين، **خطر حزب الرفاه في تركيا: المسيرة المتعثرة للديمقراطية**، شؤون الأوسط، العدد 69، فبراير 2008، ص67.

(21) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)،ص 63.

(22) ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(23) فاتن نصار، **العدالة و التنمية التركي ...أربعة أسباب وراء الفوز**، متحصل عليه يوم 06 /06 /2013 نقلا

عن:http://kahireturk.org/Makalat_Main2.php?id_art=66

(24) بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم 26/ 12/ 2012 نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm

(25) محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت :الدار العربية ناشرون، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،2010)، ص ص. 79-81.

(26) الحاج، سعيد، "**اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز**" . تم تصفح الموقع يوم: 22/ 09/ 2016.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/08/15-16083107703797.html

(27) سعيد الحاج ، مرجع سبق ذكره.

(28) دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتحابات، ص . 11. (تم تصفح الموقع يوم: 9/ 11/ 2016).

https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar

(29) دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، مرجع سبق ذكره، ص . 13

(30) المرجع السابق، ص12.

(31) ستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص . 13

(32) جلال سلمي، "دور المرأة في الحياة السياسية"،(تم تصفح الموقع يوم :10/ 09/ 2016)

http://www.turkpress.co/node/12274